



عملية العولمة في الاقتصاد العالمي

جون هيبتونستال

الفصل الثاني

عملية العولمة في الاقتصاد العالمي

يستخدم مصطلح العولمة الآن على نطاق واسع، رغم أنه خلافي في طبيعته، إذ أنه نادراً ما حدّد بوضوح بحيث بقي من حيث الواقع غير مستفاد منه. فبعض الدقة قادرة بالضرورة على استخدام مصطلح الاقتصاد المعولم أو العالمي. ولن نتكلم هنا عن «اقتصاد معولم» لأنه في رأينا لا يوجد اقتصاد كهذا، ففي الاقتصاد العالمي حقيقة يجب أن تكون هناك حرية كاملة لتبادل العمّال والسلع والخدمات والتكنولوجيا والمعرفة ورأس المال والمعلومات. ففي اقتصاد كهذا تكون الشركات لا مبالية في ما يتعلّق بموقع مصانعها أو عناوين إقامتها. الواقع مختلف تماماً. فحين كتابة هذا الكتاب كان الاتحاد الأوروبي يدعم تصدير المنتجات الزراعيّة، والولايات المتحدة تفرض نظام الكوتا على مستوردات السكر، وتبقي الهند على قطاعات كاملة من الاقتصاد الهندي مغلقة على المستثمرين الخارجيين، بينما اليابان تفرض تحديداً (طوعياً) على صادراتها من السيارات وتحمي إنتاجها غير الكفاء اقتصادياً من الذهب. وتجادل شركة سوني مع الاتحاد الأوروبي حول معالجة محطاتها رقم 2، والتي يعتبرها الاتحاد الأوروبي مجرد آلة ألعاب (تخضع لتعريفه عالية)، بينما تعتبرها الشركات كومبيوترات تخضع (لتعريفات منخفضة). وقد كاد أن يؤدي

الاختلاف ما بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية حول موضوع التعريفات الواجب فرضها على الموز المنتج في أمريكا الوسطى مقابل الموز المنتج في جزر البحر الكاريبي إلى حرب اقتصادية تقريباً. وفي هذه الأثناء، كانت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا تتمتعان لمدة خمس سنوات استثنائية من حيث النمو الاقتصادي، واللذان لا نعلم اليوم ما إذا كان هذا النمو الباهر قد اقترب من نهايته أم لا، في الوقت الذي لم يؤد الأداء الاقتصادي الضعيف لدول منطقة اليورو وانخفاض اليورو ذاته إلى تحفيز الاقتصاد الأوروبي. وكان الطرف الثالث في معادلة النمو الاقتصادي العالمي وهو اليابان غارقاً في حال من الركود لسبع سنوات خلت. ولكن حتى في داخل منطقة اليورو يلاحظ أن الاقتصاد الإيرلندي قد نما مؤخراً بمعدل ثلاث مرات أعلى من نمو الاقتصاد الألماني والإيطالي، وما تزال - ولربما ستستمر - هناك اختلافات جوهرية في أداء الدول المختلفة في مجالات استقرار عملاتها الوطنية، وانفتاحها التجاري، وتدفق رأس المال، ورفاهية المقيمين فيها.

وعلى الرغم من أنه لا يوجد «اقتصاد معولم»، فإن العولمة كعملية تسعى لتكوينه بالتأكيد. فواحد من أكثر التطورات التي طرأت على اقتصاد العالم منذ الحرب العالمية الثانية وضوحاً هو اضمحلال الحواجز الجمركية والإجراءات الحمائية، والنمو المستمر في التجارة العالمية. وما تبعه خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين من تطوّر في أسواق رأس المال الدولي بالإضافة إلى النمو الهائل في التدفقات النقدية. وقد كان النمو في تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة والمحافظة الاستثمارية أكثر سرعة في السنوات الأخيرة من النمو في التجارة. بينما نشهد اليوم أن عصر الاندماج بين الشركات عبر الحدود على وشك الإقلاع، وعلى كل، يجب التذكّر هنا أن هذه العملية ليست مقدّسة ولا خالية من النتائج السلبية، كما أنها ليست جديدة. فقد حقّق العالم خطوات كبيرة نحو العولمة في القرن التاسع عشر، واستمرت هذه العملية في القرن

العشرين على الرغم من أن كثيراً من منجزات هذا التطور قد ضاعت أو أواخر العشرينيات وطوال ثلاثينيات القرن العشرين. ويبدو الآن أن بعض التقدم الذي أحرز خلال السنوات الأخيرة كان مجرد استعادة لمواقع سابقة، ولكن يبقى القول على أي حال إنه بالرغم من أن عملية العولمة لم تُنجز وتنتهي بعد فإن اقتصاد العالم اليوم أقرب إلى أن يصبح معولماً من أي وقت مضى.

إلا أن المحزن والمحبط للآمال أن عملية العولمة فشلت بأن تنتج مكاسب واضحة للعالم النامي، كما أنها لن تأتي بنهاية للفقر في العالم. ومن الممكن أن هناك دول ومناطق جغرافية قد حققت نجاحات باهرة نتيجة لها، ولكن أخرى تهتمت نتيجة للعولمة بينما أخرى قد أصبحت اليوم أفقر من السابق. وعلى وجه الإجمال، ازدادت الهوة ما بين الأغنياء والفقراء داخل كل دولة وما بين الدول، وكانت النتيجة هي السخط الذي تجلّى أثناء انعقاد مؤتمر منظمة التجارة العالمية في سياتل سنة 1999م والذي أصبح الآن أكثر وضوحاً وعلانية. ويجادل الآن بقوة بأن العولمة ليست أكثر من مصطلح آخر يعني الطرق التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات لاستغلال المناطق الأكثر فقراً وتخلّفاً في هذا العالم. ويكمن الغرض من هذا الفصل في مراجعة التقدم الذي أحرز في التوجّه نحو إقامة اقتصاد عالمي والفوائد والمشاكل التي نجمت عنه، ومحاولة عرض النقد الموجّه لهذا التوجّه، وتقديم بعض السيناريوات الممكنة التي من الممكن أن يأخذها هذا التطور في المستقبل.

تجارة عالمية - تطوير سوق عالمية

من طبيعة الاقتصاديات أن تنمو، ويبدو من مراجعة كل المعلومات الاقتصادية التي جمعت بانتظام أن هناك سنوات قليلة جداً لم يزد فيها الإنتاج العالمي، كما يبدو أن هذا النمو في الإنتاج قد صاحبه نمو في التجارة العالمية. ففي سنوات الثمانينيات كان التصدير العالمي ينمو بمعدل 4٪ وفي سقوف التسعينيات يبدو أن هذه النسبة قد تضاعفت إلى 9,5٪ سنوياً، أما في سنة 2000

فقد وصلت إلى رقم مذهل وهو 10٪. ولقد كان من المدهش حقاً لو أن هذه الزيادة في معدلات التجارة العالمية لم تكن موجودة، لأن العولمة التي يتحدث عنها ما كانت لتكون لولا هذا النمو السريع في التجارة العالمية بمعدلات أكثر بكثير من معدل النمو في الإنتاج العالمي. وهذا يعني أن معامل التصدير/ الناتج القومي في ازدياد دائم. وهذا واحد من المجالات التي كان التقدم فيها قد ارتد على أعقابها. ففي سنة 1900 كان معدل الصادرات للناتج القومي يساوي 8٪ وفي سنة 1929 - 10٪، وتدهور إلى درجة الارتداد هذا المعدل حيث عادت كل الدول إلى الحمائية وتقييد تبادل العملة وحرية تحويلها. وقاد انفجار الحرب العالمية الأولى إلى مزيد من الانقطاعات والتشوهات في السعر لدرجة أن هذا المعدل سنة 1950م كان قد تدهور ليصل مستواه سنة 1900م، ولم نستعد معدل النمو 10٪ إلا في سنة 1965م. ولكن الزيادة في حجم التجارة الكلي كانت مستمرة، وهكذا وصل المعدل إلى 12٪ سنة 1980م و15٪ في منتصف التسعينيات، وتراجع حجم التجارة العالمية ومعدلها مقاساً (التصدير/ الناتج المحلي الإجمالي) في سنة 1998م/ 1999م نتيجة مشكلة النمر الآسيوية. ولكن الأرقام المتوفرة حالياً تعكس كثيراً مدى الانتعاش التجاري. وقد تصادف التحسن المستمر في معدل (الصادرات/ الناتج العالمي) باستمرار مع إلغاء التعرفة الجمركية وإجراءات الحماية. ووقّرت GATT - التي ابتدعت سنة 1946م بعد فشل مؤتمر بريتون وودس في الوصول إلى اتفاقية حول دور وسلطات منظمة التجارة العالمية المقترحة، درجة كبيرة من حرية التجارة في مجال المواد المصنّعة، وكان معدل التعرفة الجمركية قد وصل إلى 30٪، وفي بداية مرحلة مفاوضات دورة أوروغواي، كانت قد هبطت إلى 15٪ في الدول النامية و5,4٪ في الدول المتقدمة، ولا سيما دول منظمة التعاون والتنمية الدولية. وفي نهاية تلك المفاوضات كانت النسبة 11٪ في الدول المتقدمة و3٪ في الدول النامية على التتابع.

وكانت إزالة الإجراءات الحمائية على المنتجات الزراعية والخيوط المصنعة والملكية الفكرية هي المشكلة في بعض المناطق الجغرافية، إلا أن مما لا شك فيه أن حركة تحرير التجارة كانت العامل الأهم وراء نمو التجارة. ولكن للأسف ما يزال حجم التجارة يعكس النمو الاقتصادي وهذا الأمر قابل للتغيير على أي حال. وعلى الرغم من أن التجارة ما بين OECD كانت تنمو بمعدل أقل من 8% بقليل فإن التجارة ما بين دول OECD وبقية العالم كانت تنمو بمعدل 10% سنوياً. بينما كان هذا المعدل بين الدول خارج OECD نحو 15%، وبذلك تكون الدول النامية أكبر المستفيدين من حرية التجارة. ولكن فحسباً متمعناً لهيكلية التجارة يوضح للأسف أن نمو التجارة الدولية لم يكن واحداً أو موحداً بين مناطق العالم. فمن كل التجارة خارج دول OECD بقيت دول آسيا النامية تشكّل 25% بدلاً من 16% سنة 1990م، بينما زادت حصة دول أمريكا اللاتينية. ونقصت حصة دول الشرق الأوسط. أما أفريقيا فقد كانت حصتها 2% من إجمالي التجارة خارج OECD سنة 1995م، وكان هذا الرقم أقل سنة 1990م. وقد كانت الصورة تبدو غير متساوية ولا عادلة كلما تمعنا في مكونات النمو التجاري. وكانت الخدمات هي التجارة الأكثر تطوراً وسرعة، فقد تطورت بمعدل مرتين عن حجم التجارة بالسلع الصناعية والمنتجات الأساسية. والخدمات ولا سيما تلك المتعلقة بالاتصالات. فأكثر من 40% من الصادرات كان مقسماً ما بين آسيا بما فيها اليابان وما بين أمريكا الشمالية، وهذا اتجاه يقدر له أن يستمر مستقبلاً بحكم أن تينك المنطقتين هما الأكثر تطوراً في مجال الإنتاج والتصدير، وهو توجه لا يساهم بقية العالم فيه إلا كزبائن مستهلكين.

والنتيجة هنا التي لا مناص من الإقرار بها من وجهة النظر هذه أن التجارة العالمية قد استمرت بالنمو وأصبح العالم أكثر انفتاحاً وأكثر اعتماداً على بعضه بعضاً. والمأمول أن تستمر هذه الظاهرة، ولكن هذا النمو في مجال التجارة

العالمية سيبقى غير متساو ومتفاوتاً ما بين دولة وأخرى، فبعض الدول يشارك بالكاد في عملية العولمة.

ويوجد الآن احتمال تطور جار سيكون له أثر كبير على نمو وتوزيع التجارة العالمية وانتشار الكتل التجارية، فالاتحاد الأوروبي بفعل الزمن الذي مرّ عليه أصبح الآن مقبولاً لحد كبير رغم تقييدهات للتجارة. وفي الآونة الأخيرة عادت منطقة التجارة الحرة في شمال أمريكا (نافتا) ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) ومير كومور (السوق المشتركة لأمريكا اللاتينية) ومؤتمر آسيا والباسيفيك، ومنطقة شرق أفريقيا للتجارة الحرة. وهذه المناطق الحرة ذات أثر مفيد لأنها بدون تعرفه خارجية عامة تمييزية. وسنرى أياً من هذه المناطق ستتع خضى الاتحاد الأوروبي وتفرض آليات حماية خارجية، وفي حال وقوع ذلك سيكون بالنهاية أمراً قليل الفائدة الاقتصادية رغم كل المزايا التي يمكن أن توفرها لأعضائها. وعلى كل، فإن استمرار كل هذه التجمعات سيلقى بالعبء على بعض الدول التي هي الأفقر في العالم والتي هي خارج أي من هذه التكتلات.

شروط التجارة الخارجية - تمزق عالمي

شرحنا كيف أن فوائد التجارة الدولية لم تكن متساوية في تدرج مزاياها، والحقيقة أنها قد تكون أضرت فعلاً ببعض الدول الأفقر في العالم. ولإيضاح ذلك يجب أن نشرح كيف أن هذه الدول قد شهدت انهياراً مستمراً في شروط تجارتها، وأن بعض الدول والشركات في العالم المتقدم قد تلاعبت بهذه الشروط. وأنه كان من السهل تأييد هذه النظرة قبل قرن أو أكثر مضى حيث إن الدول الاستعمارية حدّدت شروط التجارة فيما بينها وبين مستعمراتها السابقة. فالتجارة البريطانية مع الهند أفادت صناعة لانكشاير البريطانية كصناعة القطن والنسيج، لكن تلك الأيام مضت منذ زمن طويل. ومع ذلك فهناك ترتيب تحاول كل من فرنسا وبريطانيا من خلاله تأمين وصول منتجات مستعمراتها

السابقة إلى داخل السوق الأوروبية المشتركة المحمية جداً. وقد جاء التلاعب هذه المرة من جانب الدول المصدرة للنفط وهي منتجة للمواد الأولية أكثر من كونها دولاً صناعية متطورة.

الحقيقة أن ما حدث بعد 1997 يقدم مثلاً طيباً على ذلك. فقد كان الأثر المباشر لذلك سقوط سريع في إنتاج الدول الآسيوية ذاتها مع انهيار عملاتها وأسواق رأس المال فيها. وحتى سنة 1998 حسب أرقام نشرتها UNCTAD سنة 1999م فإن شروط التجارة الخارجية لكل الدول الآسيوية فيما عدا أندونيسيا وتايوان تحسنت بمعدلات تتراوح ما بين 0,2% (كوريا) إلى 5% (تايلند). أما في أفريقيا على الجانب الآخر، فإن التباطؤ العام في الإنتاج العالمي والتجارة بعد الأزمة كان واضحاً من انخفاض أسعار المنتجات الأولية، فغانا وساحل العاج تعرضتا لانخفاض أسعار الكاكاو، وتضررت ملاوي بانخفاض أسعار الشاي والتبغ، وكينيا بأسعار القهوة وموريشيوس بأسعار السكر، أما بالنسبة لأفريقيا ككل، فإن شروط التجارة هوت بمعدل 9,9% مما أدى إلى انهيار في الدخل الحقيقية بمعدل 2,4%. وعلى كل، يبقى ما يبدو محزناً ومأساوياً أن كل ذلك لم يحدث نتيجة تلاعب ولكن نتيجة لوقائع في الحياة الاقتصادية الدولية.

أسواق رأس المال، مقرضون ومستقرضون عالميون

لم تتضح العولمة في أي مجال بشكلها الدرامي مثل اتضاحها في أسواق المال. ففي سنة 1950م لم يكن هناك أسواق مال حقيقية تُذكر، فالصفقات المالية الوحيدة التي يمكن أن تُعتبر دولية، كانت عمليات الاستقراض من الأسواق الدولية من قبل مدنيين غير مقيمين في معظم أسواق رأس المال الرئيسية، وذلك عن طريق إصدار سندات (أجنبية) وبيعها في تلك الأسواق، وقد بدأ التحويل المعولم مع تطوّر مواز في أسواق موازية تقع خارج نطاق السيادة الوطنية وفي فراديس معفاة من الضرائب حيث القروض تستقرض ويُعاد إقراضها من قبل مؤسسات مالية موجودة خارج الدولة التي تتم هذه القروض

بعملتها. ونتيجة لذلك فهذه العمليات غير خاضعة لقواعد يضعها المصرف المركزي. وقد سميت هذه الأسواق أسواق العملة الأوروبية Euro-Currency Market. وقد وقرّ انعدام الرقابة والتنظيم والتوجهات وطبيعة الصفقات المحلية لهذه البنوك مزايا واضحة من حيث التكاليف، بحيث أصبح بإمكان البنوك العامة في الأسواق أن تقترض بمعدلات فوائد تقع تحت تلك السائدة في أسواقها الوطنية. وكنتيجة محتومة لذلك كان النمو السريع لهذه الأسواق. وعلى الرغم من أن البنوك الأوروبية كانت ترغب بتقديم قروض طويلة الأجل، فإن مصدر الأموال الرئيس بقي الودائع القصيرة الأجل، وهذا الأمر من الممكن أن يؤدي بهذه البنوك إلى الكارثة لو كان عليها أن تقترض بمعدلات فائدة ثابتة. وهكذا عقدت الصفقات بمعدلات فائدة عائمة يجدد النظر فيها كل ستة أشهر. وكانت هذه المعدلات تتضمن هامش ربح على كلفة الأموال الإجمالية في لندن المعروفة تحت عنوان LIBOR، وهي أهم معدل فائدة في العالم، وهو ما كان يمثل بحق توجّهاً حقيقياً نحو العولمة. وقد كانت أسواق العملة الأوروبية في سنة 1960م قد أصبحت متطورة، وبالتوازي معها ولدت أسواق السندات الأوروبية European Bonds. وهكذا أصبحت من أهم القطاعات المالية في العالم وأكثرها إثارة للجدل. فالاهتمام الأكبر كان منصباً على مدى مساهمة هذه الأموال في عملية العولمة، وقد أصبحت هذه المساهمة مهمة وإن كانت غير حميدة. فالمال المجمع في هذه الأسواق حلّ محل الطرق التقليدية كمصدر رئيس في تمويل مشاريع في الدول النامية. فالمسألة هناك هي أن التنمية تتطلب أموالاً أي رأسمال لا يقدر على توفيره لأن هذه الدول تملك دخلاً منخفضاً، وبالتالي إمكانية ضئيلة على الادخار. وعلى أي حال، فهم يملكون فرصة لتوليد رأس المال اللازم لتنميتهم بأنفسهم. وهذا هو السبب في إنشاء البنك الدولي ومؤسساته، ومصارف التنمية الإقليمية التي كانت خلال الخمسينيات والستينيات مصادر إقراض للدول النامية الوحيدة إلى جانب القروض والمنح التي قدّمتها الدول المتقدمة بموجب اتفاقيات ثنائية مع الدول النامية المعنية.

وقد تلا ذلك خلال السبعينيات من القرن العشرين تغييرات درامية جعلت من هذه المصادر مصدر 32% من رأس المال المتدفق على الدول النامية خلال السنوات 1972 - 1982م، في الوقت الذي لم يزد الاستثمار الغربي المباشر عن 9%. أما الرصيد وهو نحو 50% تقريباً فقد وقَّره النظام المصرفي الغربي الخاص، وكانت معظم هذه القروض مضمونة بحكم كونها قروض سيادة أي ممنوحة لدول مستقلة ذات سيادة وبحدود مليار دولار للصفقة الواحدة. وكانت كلها تقريباً محررة بالدولار الأمريكي وبفوائد عائمة وبهامش قدره 1 - 3 نقط فوق فائدة الليبور LIBOR، وهذا ما كان يهدد بكارثة.

ولقد أدى ارتفاع الإقراض للدول النامية إلى رغبتها بشراء المزيد من السلع الصناعية ومصادر الطاقة، مما أدى بدوره إلى ازدياد النمو في التجارة العالمية، وهذا ما حدث بعد ارتفاع أسعار النفط سنة 1973م وتدفق فوائض دول النفط المتضخمة إلى البنوك الغربية. ولقد كانت الدول النامية لحد ما في تلك المرحلة، المستقرضة الوحيدة مما أبقى دورة المال على حالها. فبدون مشترياتهم كان أثر الركود على العالم الصناعي كبيراً. ففي سنة 1982م كانت دول أمريكية لاتينية مثل المكسيك والأرجنتين والبرازيل مدينة بأكثر من 200 بليون دولار إلى النظام المصرفي الغربي، متعرضة بذلك لخطر ارتفاع معدلات الفوائد مما جعل المقترضين في حالة مخيفة من الانكشاف. وجاء يوم الحساب في سنة 1982م حين تخلفت المكسيك عن السداد مما أدى إلى انفجار أزمة الديون. والحقيقة أنه قبل هذا التاريخ، كان البنك الاتحادي في الولايات المتحدة يعالج معدلات الفائدة الأمريكية، وكان رئيس ذلك البنك بول فولكر قد قلب السياسة النقدية إلى منحى جديد مختلف عما كان يسير عليه أنصار الاقتصاد النقدي حتى ذلك الحين. إذ إنه ركز على الكتلة المالية تاركاً معدل الفائدة يستقر حول معدله في السوق. وهكذا أصبح معروفاً الآن كم تعولم الاقتصاد، الأسواق المالية. فعندما ارتفع معدل الفائدة الأمريكية على معدل الفائدة الأوروبية، ارتفع معدل

فائدة LIBOR أيضاً. وفي ذروة الدورة الاقتصادية ووصول معدل الفائدة إلى 22٪ كان على الكثير من الدول النامية أن تدفع معدل فائدة على قروضها من السوق الدولي يبلغ 25٪. وكانت هذه هي القشة التي قصمت ظهر البعير، وهكذا فعندما تخلفت المكسيك عن الدفع، تخلفت بعض شركات الأرجنتين والبرازيل ودول أمريكية لاتينية صغيرة. وهنا وصل عملياً إقراض الدول النامية من البنوك الغربية الخاصة إلى منتهاها. وفي سنة 1983 - 1989م كان 16٪ من التدفق الرأسمالي إلى الدول النامية على شكل قروض مصرفية. ولقد تجاوزت أسواق رأس المال الدولية هذه الأزمة. بعد أن أصبحت أسواق الإقراض الموحدة غير مرغوبة في ذلك الوقت على الأقل. وقد عاد الإقراض إلى الدول النامية يرتفع فعلاً بعد أن لجأت هذه الدول إلى إصدار سندات (يورو بوندز) بدلاً من اللجوء إلى المصارف الغربية مباشرة، وذلك بعد أن عاد الازدهار إلى الدول الصناعية. وقد ساعد في ذلك تطور صفقات المقايضة وارتفاع معدل الفائدة بعد أن وفر حافزاً آخر. فالضرر وقع لأن معظم الدول النامية أقرضت أكثر من قدرتها على البقاء ولهذا بقي قسم من القروض غير مسدد. وتأتي التوسلات من أجل الإعفاء من تلك الديون جزءاً لا يتجزأ من الاحتجاجات ضد العولمة.

وفي نهاية سنة 1980م كانت أسواق السندات الأوروبية تشكل أكبر مكونات أسواق رأس المال العالمية. ولقد تطورت منذ ذلك الحين أشكال جديدة من التمويل، ولا سيما بعد اعتماد اليورو كعملة لأوروبا الناشئة. وهكذا نشأت سوق أوراق تجارية مصدرة باليورو. وتجنب المقترضون البنوك بإدارة أوراقهم بأنفسهم، وهذا ما أدى إلى ظهور طريقة السندات متوسطة الأجل MTN كطريقة للتمويل، وهي الطريقة الأكثر مرونة والأكثر نمواً في كل الأسواق المالية. بينما عاد سوق الاعتمادات المدعمة إلى النماء في حالات المخاطر الكبرى، كتمويل المشاريع والبيع بالجملة، وفي منتصف التسعينيات كانت السوق المالية الدولية قد أصبحت أكبر مما كانت عليه في أي وقت مضى، كما

أصبحت تقدّم طيفاً واسعاً من النشاطات والخدمات. وتتضمن الآن بعض الصفقات إصدار سندات تتداول في أسواق السندات الأوروبية والأجنبية، تصل قيمتها في بعض الأحيان إلى خمسة مليارات دولار، وهي صفقات أصبحت تُعد صفقات عالمية.

ولا يمكن تقدير حجم أسواق المال العالمية من حيث المبدأ، ولكن هذا الحجم يقدر حالياً ما بين 5 - 10 تريليون دولار. أما مجال تمويل الاستثمار بالادخار الذاتي Financing Equity فقد بقي خارج إطار العولمة. وتقوم شركات متعددة الجنسيات بإدراج أسهمها على لوائح بورصات كثيرة. ولقد حاولت شركة ألمانية أن تضع نفسها على لائحة بورصات لندن وأمستردام ونيويورك بالإضافة إلى فرانكفورت، لعلها تصل إلى اهتمام مستثمرين قادرين على التمويل أو سعياً منها وراء الشهرة والمكانة العالميتين. ولكن هذا يؤكد في الحقيقة أهمية البورصات الفردية وعدم وجود بورصة دولية حقيقية. وعلى هذا الأساس فإن طريقة «الوصل الإيداعي» التي يسعى عدد من الشركات للحصول على مدخل للبورصات الأجنبية بدون تحمّل الكلف القانونية والمحاسبية لإدراج أسهم شركاتهم تؤكد أهمية البورصات الفردية.

ولكننا حتى في هذه المجالات نرى بدايات حركة نحو قيام سوق دولية، كما نرى البنوك الدولية راضية عن الدخول في تجمعات تهدف إلى ضمان الإصدارات الذاتية بنفس الطريقة التي تصدر بها معظم السندات الأوروبية، ولتصنع سوقاً للأسهم فيما بعد لاحقاً. ولقد أثبتت السجلات الماضية للعالم المالي أنه بمجرد قيام مثل هذه العمليات يصبح التوقع ممكناً بأنها ستستمر في التطور بسرعة، وتصبح المسألة مشكلة وقت فقط.

وعلى كل، فقد عادت المشاكل للظهور من جديد في التسعينيات من القرن العشرين. فالدول النامية بحاجة لرؤوس أموال لتنمية ذاتها أكثر مما يستطيع البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية توفيره. ولهذا كان النظام الغربي

على استعداد أقوى للإقراض والمساعدة. ويبدو أن المصرفيين ذوو ذاكرة قصيرة المدى، ولا يتعلمون من دروسهم ولا يتعظون من تجاربهم، أو أنهم لم يتعلموا إلاًّ درس الغلط. ولكنهم أصبحوا أقل ميلاً إلى إقراض الحكومات، وأكثر استعداداً لإقراض القطاع الخاص في تلك الدول. ولا يوجد بنك واحد يعرف تماماً عدد المقرضين والمقترضين في تايلند وماليزيا وجنوب كوريا، وكانت النتيجة حدوث الأزمة الآسيوية سنة 1997م، وتخلّفت روسيا عن الدفع سنة 1998م.

ومن هنا نستنتج مبررات خصوم العولمة. فأسواق المال الدولية المعولمة كانت بحدّ ذاتها تطوراً طيباً، فقد سمحت بجمع رؤوس الأموال اللازمة بكلفة رخيصة وبكفاءة مكنتها من الدوران حول الأرض على نطاق غير معهود سابقاً. ولكن هذه الأسواق لم تعد تحت الإشراف والرقابة كما أصبحت بدون تنظيم؛ أي غابة يدخلها المقرضون على مسؤوليتهم، ومن الممكن أن بعض الدول النامية كانت مفتوحة على النقد، فقد اختاروا اقتراض المال دون تقدير المخاطر التي تضمنها هذا الإقراض. وفي الحقيقة استخدمت الأموال المقترضة لتمويل مشاريع ضخمة لم يتم استكمالها، وبعضها وجد طريقه إلى حسابات خاصّة.

وعلى أي حال، كانت البنوك الخاصّة الغربية منفتحة على التّقد الموجه لها إلاًّ أن إقراضها كان غير منسّق. وغالباً ما كان مستنداً إلى تحليل سطحي للتسليف. ولقد اعتقدت البنوك الأصغر أن كل شيء لا بد أن يكون تحت السيطرة إذا ما كان سيتي بنك أو بنك تشيس أو بنك دويتشه أو بنك يوبي إس السويسري أو البنك البريطاني أتش أس بي سي أو ما مائل من بنوك معروفة، أحد مدراء المجموعة المقرضة. ولربما افترضت البنوك الأكبر أنه إذا ما حدث الأسوأ فإن صندوق النقد الدولي سيتدخّل لإعادة الأمور إلى نصابها. ولكن إحدى النتائج المؤسفة كانت تورط صندوق النقد الدولي في كثير من عمليّات إنقاذ وإعادة تمويل يُلزم الدول المقرضة بنظام ضرائبي محدد جعل منه يبدو

وكأنه «الرجل الشرير». وهذا باختصار، واحد من أكثر مظاهر قصة العولمة خلافةً وجدلاً.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة - الاتجاه نحو الشركة المعولمة

لقد تغير تدفق رأس المال من الدول المتقدمة إلى الدول المتخلفة بصورة درامية في السنوات الأخيرة. فالأسواق والمساعدات الحكومية وكذلك منح وقروض هيئات المساعدة الدولية هبطت إلى حدود 10٪ من إجمالي التدفق والتمويل لهذه الدول. أما الإقراض من النظام المصرفي الغربي فقد ارتفع إلى 24٪ من الإجمالي، ولكن أهم بند في إجمالي هذا التدفق كان الاستثمارات الخاصة التي وصلت مساهمتها في هذا الإجمالي 34٪. وهي تتم عن طريق تمويل الشركات لفروعها وموجوداتها والشركات المشتركة ذات الطابع المحلي والإقليمي، والتي تُقام في دول غير دول الإقامة للشركات متعددة الجنسيات، ولقد أصبح هذا البند أهم الطرق التي تسير عملية العولمة من خلالها إلى الأمام.

ومن الممكن أن يسأل ويجادل أن الاقتصاد العالمي - كما هو الحال مع التجارة العالمية الحرة - فإنه على ضوء النمو المستمر - وإن كان متعثراً - يمكن التنبؤ بأن زيادة الاستثمار الخاص ستكون متوقعة، كما يبدو منطقياً الادعاء بأن عملية الاستثمار ستساهم في العولمة إذا كانت ستزيد بنسبة تزايد عما يفعله الناتج المحلي الإجمالي للعالم. وهو ادعاء يمكن تبريره، فنسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الرأسمالي كانت في تزايد بنسبة أكبر من زيادة نسبة التصدير/ الناتج المحلي، ففي سنة 1980 كانت النسبة 5٪ تزايدت في سنة 1998م فبلغت نحو 12٪، ولكن هذه النسبة لم تكن الوحيدة التي زادت وإنما حجم مدلولها الإجمالي من الاستثمار، ففي سنة 1998 كانت الاستثمارات المباشرة الخاصة نحو 4,1 تريليون دولار، بينما كانت مبيعات الشركات التابعة نحو 11,4 تريليون دولار، كما بلغ ربحهم الإجمالي نحو 2,3 تريليون، وقدمت

هذه المساهمة الأجنبيّة نحو 2,3 تريليون دولار من التصدير وهي مساهمة كبرى في التجارة العالميّة وفي عمليّة العولمة على حد سواء .

الجدول (2 - 1)

نسبة الاستثمارات الخاصة في الخارج إلى الناتج المحلي الإجمالي

| المنطقة/ السنة | 1980 (%) | 1997 (%) |
|-----------------------|----------|----------|
| الاتحاد الأوروبي | 6,2 | 18,6 |
| أمريكا الشمالية | 8,2 | 11,5 |
| أمريكا الجنوبية | 0,2 | 1,9 |
| أوروبا الشرقية | - | 1,2 |
| أفريقيا | 0,2 | 3,7 |
| آسيا الغربيّة | 0,4 | 1,6 |
| آسيا المركزية والوسطى | - | - |
| شرق وجنوب آسيا | 1,4 | 9,3 |

المصدر : UNCTAD 1999م.

ومن البديهي أن معظم التدفق لرأس المال الخاص يتم من الدول المتقدّمة للدول النامية . والشيء الرائع اليوم هو اتجاه الاستثمار من دول شرق وجنوب آسيا باتجاه الدول الأخرى . فاستثمار المهاجرين الصينيين في الصين قد أصبح ذا دور هام ، ولكن الدول الصناعية العريقة ما تزال تلعب الدور الأهم في هذا المجال . فخلال 1998م كانت الولايات المتحدة أعظم مصدر للاستثمار الخارجي ؛ فقد ضخّت نحو 133 بليون دولار من الاستثمارات إلى الاقتصاد العالمي تليها بريطانيا التي قامت باستثمار 114 بليون دولار في الخارج وتلتها ألمانيا التي وفّرت نحو 87 بليون دولار . أما الدول الرئيسية الأخرى في هذا المجال فقد كانت على التوالي فرنسا وهولندا وكندا واليابان .

ولقد كان أهم تدفق للاستثمار الخاص ذلك الذي تم ما بين الدول داخل منظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وهي استثمارات تمّت بين الدول

المتقدّمة ذاتها. فقد بلغ سنة 1998 نحواً من 460 بليون دولار أي نحو 71٪ من إجمالي الاستثمارات الخاصة في العالم، أما التدفق الاستثماري الخاص باتجاه الدول النامية فقد بلغ خلال السنوات 1990 - 1997م نحو 700 بليون دولار وفي سنة 1998م نحو 166 بليون دولار فقط.

وكما هو الحال مع التجارة العالمية فإن الاستثمار الخاص لم يكن موزعاً على المناطق توزيعاً متساوياً. فقد كانت أمريكا الجنوبية مرغوبة أكثر من غيرها خلال السبعينيات، وبعد انقضاء مشكلة الديون في الثمانينيات من القرن العشرين أصبحت جنوب وشرق آسيا أكثرها استقبالاً لرأس المال ولكن لفترة بسيطة. وفي التسعينيات كانت الدول قيد التحوّل إلى اقتصاد السوق في آسيا الوسطى أهم متلق لرأس المال من غرب أوروبا. ولكن تلك المنطقة بقيت صعبة وعاجزة عن تقديم الاستثمار الخاص بالحوافز اللازمة للاستمرار في الانجذاب لفشلها في القيام بمشاريع الخصخصة، وإلغاء القيود المفروضة على الاقتصاد. ولهذا أصبحت الصين في منتصف التسعينيات هي الدولة المتلقية الأولى، بحيث أصبحت تحصل على ثلث رؤوس الأموال المتدفقة على الدول النامية جميعاً.

وكما هو الحال مع التجارة العالمية فإن الدول الأقل نمواً كانت الدول الأقل تلقياً للرساميل، وكانت حصة الدول الأفريقية جنوب الصحراء تتراجع باستمرار، بينما حصلت آسيا على 84 بليون دولار منها 45,5 مليون دولار للصين، و7,2 مليار دولار لسنغافورة، و7 مليار دولار لتايلند، و5,1 مليار دولار منها مليار واحد لكل من نيجيريا ومصر.

ولا شك في أن التنمية في العالم تتم بشكل غير متوازن ولا متساو، وأن الفارق بين الفقير والغني يزداد. وبينما يتم اندماج الصين في عالم الشركات العالمية والمعولمة بصورة سريعة، يزداد بالمقابل تهميش دول أفريقيا.

ولقد أصبحت أنماط تدفق الاستثمار إلى الصناعات المختلفة غير متساوية كما تعرّضت لتحوّلات مع مرور الزمن. وأصبحت بعض الصناعات الآن

معوّلة أكثر من غيرها؛ وهي عملية يقودها تمويل الصناعة والتجارة. ولقد تصادفت التغييرات في الأنماط الإقليمية للتدفقات الاستثمارية مع تغيير نوعية وطبيعة الصفقات ذاتها. ففي الماضي كانت الحصة الأكبر تذهب إلى المجالات البيئية، ولكن القسم الأكبر من هذا التدفق ذهب مؤخراً لتمويل عمليات الدمج والاستحواذ. ففي سنة 1991م كانت التطويرات البيئية الخضراء في الدول النامية نحو 16 بليون دولار بينما حصل الاندماج والاستحواذ على 9 بلايين دولار. ولكن في سنة 1997م بلغ الاستثمار في مجالات البيئة نحو 20 بليون دولار بينما بلغ في مجالي الاستحواذ والاندماج 90 بليون دولار.

الجدول (2 - 2)

تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخاصة بملايين الدولارات و(%)

| 1997 | 1988 | القطاعات/ السنة |
|--------------|--------------|--------------------------------|
| (4,3) 8591 | (9,2) 8577 | الزراعة والغابات والصيد |
| (35,4) 70281 | (37,5) 34974 | الصناعة التحويلية (مجموع) منهم |
| (9,8) 9368 | (6,2) 5721 | منتجات كيميائية وكماويات |
| (0,4) 889 | (5,9) 5510 | نشر وطبع ومعلومات مسجلة |
| (4,1) 8078 | (4,6) 4255 | آلات وتجهيزات |
| (53) 105241 | (42,9) 39999 | الخدمات |
| | | منها |
| (19,6) 38908 | (13,6) 12639 | خدمات مالية |
| (12,2) 34119 | (7,9) 7376 | التجارة |
| (7,1) 14181 | (7,8) 7262 | خدمات أخرى |

المصدر : UNCTAD 1999م.

وهذا يؤكد أن الشركات نقلت اهتماماتها من مجالات الزراعة والمواد الأولية والمصانع إلى الخدمات، مما أدى إلى بروز أنماط استثمارية في الدول المتقدمة ما تلبث أن تنقل إلى الدول النامية ولا سيما إلى البرازيل والمكسيك وأندونيسيا وتايلند والأرجنتين. فالإلى أي حد يعتبر نقد خصوم العولمة وجيهاً في هذا المجال؟ وإذا ما تركنا عدم العدالة في التوزيع للتدفق الاستثماري يبقى

السؤال هل هذه العملية جيدة أم سيئة النتيجة؟ وهنا يبرز الخلاف ففوائد الاستثمارات الخاصة للدول النامية يمكن إدراجها بما يلي:

- تولد فرصاً للتشغيل وتحسّن المهارات، فالمستثمر ينقل رأس المال غالباً إلى الدول المضيفة، وهذا ما ساعد على زيادة في التكوين الرأسمالي لهذه الدول خلال العقود الثلاثة الماضية.

- ينقل المستثمر معه تقنيات متقدمة إلى الدول النامية، وهذا ما ينشر التقدم ويوزع تكاليف التنمية على سوق أوسع، وينقل معه أيضاً المنتج ذاته وكذلك المعرفة الإدارية والإشارات والعلامات الفارقة وطُرق ووسائل التدريب على الآلات والإدارة. وعلى الرغم من أن الهدف الأول كان استبدال الواردات فإن الصناعات أصبحت مع الزمن أكثر قدرة على التصدير إلى الخارج. وقد أوضحت المسوح الصناعية لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن هناك عامل ارتباط قوي ما بين حجم الاستثمارات الخارجية للفرد وبين أداء التصدير في الصناعات. وفي حالات معينة أدى ذلك إلى تحسين ميزان المدفوعات.

- الشركة متعدّدة الجنسيات قدّمت مساهمة للدول الضعيفة بتوفيرها تكنولوجيا نظيفة ونظم بيئية متطورة.

- يحمل الاستثمار الخاص في طياته أثراً قوياً لمضارب استثماري في الدول المضيفة يحفّز الاستثمارات الوطنيّة المحلية بحيث يكون الأثر النهائي زيادة ما بين 1,5 و3,2 مرتين حجم الزيادة في الاستثمارات الخاصة الأجنبيّة.

فما هو النقد الذي يمكن أن يوجه للاستثمار في هذه الحالة؟ على ضوء ما تقدّم هو أن المستثمرين المحليين بعد قيامهم بتأسيس مشاريعهم يتقدّمون بطلب القروض من المؤسسات المالية المحلية العاملة في سوق محدودة وصغيرة مما يؤدي إلى منافسة الشركات والمنتجين المحليين. ولكن لا يوجد دليل يبيّن على صحة هذا الافتراض ولا على أن الاستثمار الخاص الأجنبي يمنع

البحوث والطاقت المحلية من التطور، باعتباره يوفر فرصة سهلة للحصول على رأس المال والتكنولوجيا. ولكن النقد الأهم هو أن رأس المال الأجنبي ينقل ملكية الأصول الرأسمالية من المقيمين في البلد إلى أيدي أجنب عنه، ولا سيما الشركات متعددة الجنسيات التي تزداد مع الزمن قوة وضخامة ونفوذاً. ويأتي احتواء الشركات المحلية سواء بالاندماج أو بالشراء ليؤجج هذا النقد.

ويوجد الآن ما بين 50 - 60 ألف شركة متعددة الجنسيات في العالم تسيطر على الأسواق الدولية. وتقوم حفنة منها فقط بالاستثمار الخاص، ويقول تقرير الاستثمار العالمي بأنه على الرغم من عدد هذه الشركات الكبير فإن بعضها فقط هو الذي يقوم بالاستثمار الخاص. وفي دول كثيرة هناك شركات صغيرة فقط تهتم بالاستثمار في الخارج، وهذه حقيقة واقعة، وما تزال هذه النمطية سائدة، وما تزال الشركات المئة الأولى التي كانت تتصدر قبل خمس سنوات لائحة الشركات المستثمرة في الخارج هي نفسها اليوم.

الجدول (2 - 3)

أهم الدول التي تستثمر شركاتها في الخارج

| الدولة | عدد الشركات |
|------------------|-------------|
| الولايات المتحدة | 27 |
| اليابان | 17 |
| فرنسا | 13 |
| بريطانيا | 11 |
| ألمانيا | 11 |
| هولندا | 5 |
| كندا | 3 |
| السويد | 3 |
| إيطاليا | 3 |
| أخرى | 7 |

أما بالنسبة لدرجة اندماج هذه الشركات المئة في عمليات دولية فإن الأرقام الآتية تصبح ذات مغزى.

- أصول ثابتة 4200 بليون دولار منها 1808 بلايين أي 43٪ موجودة في الخارج.

- مبيعات قدرها 4128 بليون دولار منها 2149 بليوناً أي 52٪ للخارج.

- يبلغ عدد العمال الذين تستخدمهم هذه الشركات 11,8 مليون عامل منهم 5,9 ملايين أجنبي أي ليسوا من مواطني الدولة التي اتخذتها هذه الشركات موطناً قانونياً.

ومن الواضح أن أصول هذه الشركات في الخارج تولّد مبيعات لكل دولار مستثمر في عملياتها الإنتاجية تفوق ما تولّده الأصول والاستثمارات المحلية لهذه الشركات، ومن الواضح أن النسبة العالية من الاستثمارات الخاصة الأجنبية تتم من قبل شركات قوية جداً. ففي تقرير للأمم المتحدة أن هذه الشركات المئة تنتج لوحدها ما بين 4 - 7٪ من الناتج العالمي، ولا شك في أن حجم وسلطة هذه الشركات وطرقها في الاندماج وابتلاع الشركات الأخرى تثير الكثير من القلق الذي تتلخص أسبابه في:

- صيرورة ملكية هذه الشركات والرقابة عليها للأجانب.
- لا تملك السلطات المحلية أية سلطة رقابية على هذه الشركات.
- تذهب معظم أرباح هذه الشركات إلى أجنبية والأغلب إلى دول المقر.
- يحاول المالكون الجدد لهذه الشركات استخدام ترشيد الكلفة لتخفيض الاستخدام.

- يحد الدمج من المنافسة ويحد من ضرورة الاستثمار.
- يسعى المستثمرون للضغط على الحكومات المحلية من أجل تخفيف الضرائب عليهم تحت التهديد بترك البلاد إلى مواطن أخرى.

- لا تنطبق أهداف هذه الشركات مع أهداف الحكومات، فالهدف المباشر هو تحقيق التنافسية، أما الهدف الطويل الأجل فهو تحقيق الربح ليس إلا. ويجري الآن التمعّن والتفحص في نشاطات هذه الشركات واستثماراتها في الدول النامية، ويتوقف على نتائج هذه الدراسة مستقبل عملية العولمة.

مستقبل التنمية العالمية: سيناريوات ثلاثة

على الرغم من أن التحوّل السريع نحو اقتصاد عالمي كان ذو نتائج مفيدة وما زال هناك بعض التّقد الذي يمكن توجيهه. فبعض الدول الأفقر تركت لقدرها. وقد تصرّفت البنوك بدرجة من قلة المسؤولية في الماضي، كما لا يزال الباقي من الدين يثقل عليها. كما أن بعض شركات TNCs لم تتخذ إجراءات يبدو منها أنها تتفهم حاجات الدول المعنية، أو أن تقوم بإدراج حاجات هذه الدول ضمن أولوياتها، أما البنك الدولي وصندوق التّقد الدولي فيتصرّفان بنوع من الفوقيّة، ولم يقوموا بواجباتهما كما يجب، كما أن منظّمة التجارة العالميّة لم يعرف عنها حتى الآن أيّة مهارات حوارية.

- السيناريو الأول ويمكن تسميته على رأي فولتير (كلّهم من أجل الأحسن من الأحسن في كل العوالم). ويفترض هذا السيناريو وجود محاولة نزيهة ونظامية ومنسّقة لوضع الأمور في نصابها. وهذا يعني اعتماداً على إعفاء الديون بمستوى لم يحدث من قبل. ومن البديهي والسهولة بالنسبة للحكومات أن تعفي من الديون، ولكن القطاع الخاص بمساهميه ومشاريعه وبنوكه يجد في ذلك بعض الصعوبة إلا إذا كان مثل هذا الإعفاء يعوّض عنه بالإعفاء من الضرائب، وعندئذ يصبح الأمر أكثر سهولة. ولكن بعض البنوك أعفيت من الضرائب، ولكنها لم تتنازل عن ديونها الميته. ويتطلّب هذا السيناريو إجراءات تسمح للدول الفقيرة بمدخل إلى بنوك الاستثمار، وبالتالي يمكن من تحسين إنتاجيتها ويسمح لها بلعب

دور ما في التجارة، وهذا يتطلب إنعاش وتفعيل وكالة التنمية الدولية التي هي جزء من البنك الدولي، بحيث تقدم ديوناً لينة (ناعمة) للدول الفقيرة تضمن لها بعض التمويل بدلاً من حمل صحن التوسل (الشحاذة) باليد وطلب بعض التبرعات. ولكن ثمة حلولاً جزئية على أية حال، فالتنمية تتطلب ليس رأس المال النقدي، ولكن كل الأشياء المتممة الأخرى التي تحملها الاستثمارات الخاصة في طياتها بشكل كفو، وهذا يدعو إلى تحفيز الشركات متعددة الجنسيات على القيام ببعض النشاطات الاستثمارية في الدول الأفقر في العالم.

ويجب أن يتضمن هذا السيناريو قانون حسن سلوك يتفق عليه، ويلتزم به المستثمرون من الشركات متعددة الجنسيات TNCs. وفي حال انعدام وجود سلطة منظمة بشكل مناسب فإن تطبيق قانون كهذا يقع على مجتمع الشركات، ولربما يكون ذلك مجرد أمل، ولكن سلوك البنوك الخاصة من حيث قبولها لتوجيهات بنك التسويات الدولية من حيث الاحتفاظ بحد أدنى من معدل الرأسمال إلى القروض، واتباعهما لخطط معقدة لمعالجة وإدارة المخاطر الداخلية تتباين جداً مع سلوكها الفج (الكابوي) أيام السبعينيات والثمانينيات، ويقترح درجة من ضبط الذات على جانب الشركات متعددة الجنسيات العاملة خارج القطاع المصرفي.

وأخيراً فإن السيناريو يفترض بأن التقدم باتجاه تحرير التجارة سيستمر، وأن كل القضايا التي لم يتوصل إلى حلها في دورة أروغواي سيتم حلها، وأن الاتحاد الأوروبي سيبرم الاتفاقات الهادفة إلى إلغاء الدعم الزراعي، وأن يتم إلغاء اتفاقية الخيوط متعددة الأطراف، وأن تتحقق أخيراً التجارة الحرة في الخدمات وحماية الملكية الفكرية. وفي هذه الحالة لن تكون التكتلات الإقليمية من «نوع منطقة التجارة الحرة» عائقاً أمام التجارة العالمية، وسوف يزيل هذا السيناريو مبررات الاحتجاجات والانتقادات

الموجهة لعملية العولمة، ولكن ذلك للأسف لن يحدث.

● أما السيناريو الثاني الذي، رغم التشويش الواضح عليه، يبدو أكثر احتمالاً للتحقق. وبموجب هذا السيناريو لا توجد برامج إصلاحية حقيقية، ولا برامج منسقة بشكل عام ومسائل رئيسة يُراد معالجتها ولا حلول جزئية يرغب بإيجادها. وتقوم الوكالات الدولية بتحسين أدائها وتدريب موظفيها على أن يصبحوا أكثر حساسية لحاجات ورغبات الناس. ويتم التمويل من وكالة التنمية الدولية على أساس قوي ومناسب، وأن تحقق منظمة التجارة الدولية لنفسها وجهاً من المصادقية بإعلان جولة تجارة جديدة.

ويعتبر واحداً من التحسينات الرئيسية الممكنة، وفقاً لإطار هذا السيناريو، العلاقات ما بين الحكومات المضيفة والشركات المتعددة الجنسيات. وانعدام وجود قانون أو شريعة للتعامل من الممكن أن يجعل حكومات الدول المتقدمة تحتّ بقوة على تطبيق معايير سلوك على الشركات عابرة القارات المقيمة لديها كما فعلت الولايات المتحدة حين أعلنت مبادئ نموذجية للعمل، ولقد أصبحت هذه الشركات عابرة القارات حساسة بشكل متزايد لهموم مضيفيها الوطنيين وثقافتهم مما جعلها تعالج استثماراتها الأجنبية مؤخراً باهتمامات أكبر. وما تزال التجارة العالمية بعيدة عن أن تكون حرة بشكل كامل، وخاصة المواد الزراعية، فالاتحاد الأوروبي ما زال حمائياً رغم اتجاه متزايد الوضوح فيه لتوسيع ذاته باتجاه الشرق، وذلك بضم بولندا وهنغاريا والمجر وتشيكيا في المستقبل، مما يتطلب تخفيض الدعم الحكومي للزراعة. وبموجب هذا السيناريو ستعاد جدولة ديون العالم الثالث أو شطبها. وتبقى التدفقات التاريخية للاستثمار وأنماطه غير عادلة. كما تبقى الهوة ما بين الفقراء والأغنياء ولكنها قد لا تزيد كما كانت حتى الآن. والنتيجة لهذا السيناريو تلبية بعض المطالب وخفوت بعض النقد بينما يصبح بعضه الآخر أكثر وجهة وصراحة، كما

أن الاجتماع على العولمة سيستمر، وستستمر العولمة في التقدّم ولكن على طريق وعر جداً أحياناً.

● أما السيناريو الثالث فيمكن تسميته (دم في الشوارع). ففي ظل هذا السيناريو لا يوجد تغيّر على الإطلاق في الأنماط السائدة، كما أن البنوك الدولية والشركات المتعدّدة الجنسيّة ستستمر في التفكير لصالح مساهميهما أكثر من أي شيء آخر. كما ستستمر اليابان والاتحاد الأوروبي على هذا المستوى من الحماية، وسيستمر الاستثمار الخاص في انصبابه على دول جنوب وشرق آسيا، بينما سيكون قليل من الاستثمار للأفقر من الدول في هذا العالم. وسيكون الاتحاد الأوروبي واليابان في نوبات من الصراع ما بين فترة وأخرى، كما ستكون وكالة التنمية الدولية فقيرة وغير ممولة بشكل كاف، وستصبح صرخات الاحتجاج أقوى وأعنف بحيث لا تستطيع منظّمة التجارة العالميّة عقد أية جولة من جولات المفاوضات حول تحرير التجارة. ومن المأمول ألاّ يتحقّق السيناريو الثالث ولكن احتمال تحقّقه يبقى قائماً، فإذا تحقّق فسيحول بالتأكيد دون تحقّق أي تقدّم للعولمة.

المراجع:

- Borzenstein, Eduardo, de Gregorio, José and Lee, Jong-Wha (1995) 'How does foreign direct investment affect economic growth?', working paper no. 5057, National Bureau of Economic Records, Cambridge, MA.
- United Nations Conference on Trade and Development (1999) *World Investment Report: Foreign Direct Investment and the Challenge of Development*, United Nations, New York and Geneva.